

العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام
الشريعة الإسلامية
باستخدام علم الهندسة المالية الإسلامية

CRYPTOCURRENCIES IN COMPLIANCE WITH ISLAMIC
LAW USING ISLAMIC FINANCIAL ENGINEERING

د. غدير أحمد "الشيخ خليل"
مستشارة في التمويل والاقتصاد الإسلامي
د. أحمد بن جابر بن يحيى مُدَبِّش
قسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسلييل
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز- المملكة العربية السعودية

GHADEER AHMED "SHEIKH KHALIL"
ISLAMIC FINANCE AND ECONOMICS CONSULTANT
GHADEERALSHEAKH@GMAIL.COM
AHMAD BIN JABER MEDBESH
Department of Islamic Studies
College of Science and Humanities in Al Sulayil
Prince Sattam bin Abdulaziz University
a.modbsh@Psau.edu.sa

ملخص:

يهدف البحث إلى الوقوف على العملات الرقمية المشفرة وبيان مفهومها، كما يعرض البحث العملة الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، بعد تتبع أسباب التحريم، ومناقشتها، والوقوف على حقيقتها، ومحاولة استبدال الجزئيات أو النقاط التي أدت إلى تحريم العملات الرقمية المشفرة، بأخرى موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، باستخدام منهجية علمية مبنية على علم الهندسة المالية الإسلامية، بعد استعراض مفهوم علم الهندسة المالية الإسلامية، والأصول والأسس العامة والخاصة التي يُبنى عليها هذا العلم، وذكر مواصفات وخصائص العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مقرونة بالأصول المتبعة والمتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية.

كما يناقش البحث مصداقية العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية التسعة ومناقشة كفاءتها الاقتصادية: القيام بهندسة منتجات التمويل بما يحقق هدف التمويل الإسلامي، التأكد من مشروعية المنظومة التعاقدية لمنتجات التمويل المستهدف تنفيذها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، الإنتاج أساس القيمة المضافة التي يساهم بها المنتج التمويلي، تخفيض التكاليف معياراً لكفاءة منتجات الهندسة المالية الإسلامية، أن تكون هندسة المنتجات المالية قائمة على الإبداع وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية وليست استنساخاً للمتداول في النظم المالية التقليدية، المشاركة أساس استحقاق العائد، المشاركة العادلة في المخاطر أساس لإدارة فعالة لمخاطر منتجات التمويل الإسلامي، تحقيق قاعدة التداول، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، العملات المشفرة، العملات الإسلامية، الهندسة المالية الإسلامية.

Abstract

UPON WHICH THIS DISCIPLINE IS BUILT, AND SPECIFYING THE CHARACTERISTICS OF ENCRYPTED DIGITAL CURRENCIES THAT COMPLY WITH THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW, IN CONJUNCTION WITH THE PRINCIPLES FOLLOWED AND ENCOMPASSED IN THE FIELD OF ISLAMIC FINANCIAL ENGINEERING.

FURTHERMORE, THE RESEARCH DISCUSSES THE CREDIBILITY OF ENCRYPTED DIGITAL CURRENCIES COMPLIANT WITH THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW, USING THE NINE PRINCIPLES OF ISLAMIC FINANCIAL ENGINEERING, AND EVALUATES THEIR ECONOMIC EFFICIENCY: ENGINEERING FINANCIAL PRODUCTS TO ACHIEVE THE GOAL OF ISLAMIC FINANCE, ENSURING THE LEGITIMACY OF THE CONTRACTUAL SYSTEM FOR TARGETED FINANCIAL PRODUCTS IMPLEMENTED IN ISLAMIC FINANCIAL AND BANKING INSTITUTIONS, GENERATING THE ADDED VALUE CONTRIBUTED BY THE FINANCING PRODUCT, REDUCING COSTS AS A STANDARD FOR THE EFFICIENCY OF ISLAMIC FINANCIAL ENGINEERING PRODUCTS, INNOVATION AS THE BASIS FOR FINANCIAL PRODUCT ENGINEERING AND CREATING NEW SOLUTIONS FOR FINANCIAL MANAGEMENT RATHER THAN REPLICATING TRADITIONAL FINANCIAL SYSTEMS, PROFIT SHARING AS THE BASIS FOR ENTITLEMENT, FAIR RISK-SHARING AS THE BASIS FOR EFFECTIVE RISK MANAGEMENT OF ISLAMIC FINANCE PRODUCTS, ACHIEVING THE PRINCIPLE OF TRADING, AND ATTAINING ECONOMIC EFFICIENCY AND LEGAL CREDIBILITY.

Keywords: Digital currencies, Cryptocurrencies, Islamic currencies, Islamic financial engineering.

مقدمة

بدأ ظهور العملات الرقمية المشفرة في عام ٢٠٠٩، وانتشرت بشكل كبير جداً، وبوتيرة متصاعدة مدهشة، مما استدعى الباحثين والمفكرين إلى البحث والاستقصاء، حول مدى موافقة العملات الرقمية المشفرة لأحكام الشريعة الإسلامية، وانقسمت الآراء الفقهية إلى مؤيد ومعارض، والكثير من الآراء دعت إلى التريث بإطلاق الحكم على العملات الرقمية المشفرة، إلى أن يتم تبيان حقيقتها، ومآلاتها، خاصة وأن هناك آلاف الأنواع المختلفة، وبأن هذه الأنواع منها ما يصعد ويستقر، ومنها ما يختفي تماماً، الأمر الذي يخلق بيئة غير مستقرة في نظام العملات الرقمية المشفرة.

زد على ذلك، تباين الدول حول حظر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، أو السماح بها، سواء من خلال القوانين، أو من خلال التصريحات التي لا ترتقي إلى مستوى القوانين، وفي خضم هذا كله، تبدأ العديد من البنوك المركزية في أنحاء العالم، بدراسة إطلاق عملات رقمية مشفرة، وهذه الدراسات لا تتعلق بإطلاق العملات من حيث التقنيات المستخدمة فقط، وإنما بتأثير تلك العملات على استقرار النظام النقدي والمالي وحتى السياسي في تلك الدول، ومدى قدرة الدول على التحكم، والرقابة، والتدخل في هذه المنظومة كلها.

يأتي البحث لاستعراض الآراء الفقهية، حول مدى موافقة العملات الرقمية المشفرة لأحكام الشريعة الإسلامية، واستخلاص النتائج حول الأسباب الفعلية التي أدت إلى تحريمها، ثم استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية لاستبدال الجزئيات التي أدت إلى تحريم العملات الرقمية، بجزئيات موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، دون تشويه المعاملات، ودون التحايل على أحكام الشريعة الإسلامية، ليصل البحث في الخاتمة إلى عملة رقمية مشفرة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مع توضيح المنهجية التي تم اتباعها، لتمهيد الطريق أمام الباحثين لاستكمال البحث والدراسة، في هذا المجال، والتفريق بين آلاف العملات الرقمية الموجودة حالياً في التعامل والتداول العالمي.

يهدف البحث إلى الوقوف على العملات الرقمية المشفرة وبيان مفهومها، واستخدام أصول وأسس علم الهندسة المالية الإسلامية لدراسة مدى توافق العملات الرقمية المشفرة مع أصول هذا العلم.

ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما هي العملات الرقمية المشفرة؟
٢. ما هي أصول وأسس علم الهندسة المالية الإسلامية؟
٣. هل تتوافق العملات الرقمية المشفرة مع أسس وأصول علم الهندسة المالية الإسلامية؟

٤. كيف يمكن استخدام أسس علم الهندسة المالية الإسلامية لإعادة هيكلة العملات الرقمية المشفرة لتصبح موافقة للأحكام الشرعية الإسلامية؟
 تُبنى هذه الدراسة على ما انتهى إليه الباحثون السابقون، للاستفادة من دراساتهم، والبناء عليها في عرض العملات الرقمية المشفرة من منظور الشريعة الإسلامية، ومعرفة الجزئيات التي تؤثر في حكم التحريم للعملات الرقمية المشفرة، واستخدام الهندسة المالية الإسلامية في إعادة هيكلة العملات لتصبح موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأدبيات السابقة:

ناقشت الأدبيات السابقة موضوع العملات الرقمية المشفرة من منظور الشريعة الإسلامية كالآتي:

خلصت دراسة (الزعيبي، زعيبي حسن، ومحمد غيث مهاني، ٢٠٢٢) إلى أن الريبل لا تنطبق عليه مواصفات النقود، لعدم تحقيق وظائف النقد، وفارق البحث بين الريبل كشبكة لتسهيل المعاملات المالية، وبين الريبل كعملة، وصنّف الريبل كعملة على أنها سلعة إلكترونية، بأنها غير محرّمة من حيث الأصل والماهية.^١ أمّا دراسة (جبرين، بافا، ٢٠٢٢)،^٢ فقد ناقشت العوامل التي تجعل المعاملات المالية محرّمة في الشريعة الإسلامية، والعوامل الموجودة في النظام الكلي للعملات الرقمية مثل الرموز والعروض الأولية للعملات للتحقق فيما إذا كانت متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا، وناقش البحث كذلك البيتكوين وقارنه بالعملات الرقمية الأخرى من خلال مناقشة التكنولوجيا القائم عليها، وفيما إذا كانت هذه التكنولوجيا مؤثرة في جواز العملات الرقمية شرعاً، وعلى الرغم من أن البحث استنتج بأنه لا مانع شرعي في التكنولوجيا المستخدمة في البيتكوين والعملات الرقمية، إلا أنه يجب البحث أكثر في مسألة إثبات الحصّة ضمن بروتوكول التعدين المعمول به.

كما ناقشت دراسة (بولاس، محمد ٢٠٢٠)^٣ بعض المبادئ الأساسية التي تعين في الحكم على البيتكوين هل هو حلال ام حرام ومنها: أنّ التداول في

^١الزعيبي، زعيبي حسن، ومحمد غيث مهاني، بعنوان: التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة الريبل نموذجاً، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد ١٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٢.

^٢ Jibrin, Baffa, Abdallah Doma, and Auwal Garba, (Cryptocurrencies From Islamic Perspectives: A systematic Literature Review, UMYU Journal of Accounting and Finance Research. Volume 4 No.1 December 2022.

^٣ Polas, mohammad, and other, IS BITCOIN HALAL OR HARAM IN ISLAMIC BANKING AND FINANCE? AN OVERVIEW, journal of economics, business and market research SciTech Central Inc., USA. Vol 1(2), 2020.

البيتكوين هو تداول خالٍ من الربا، ولكن المشكلة في اعتباره مالاً بالأصل، كما أن الشريعة الإسلامية تعتبر البيتكوين عملة مزيفة وليست حقيقية، وبالتالي فلا تعترف الشريعة الإسلامية بعملة البيتكوين كعملة مستخدمة في المعاملات أو التحويل المالي، أن هناك غرر كبير في هذه العملة، وتعطي السطوة للأشخاص المتعاملين بها "الغُرَّار" مما يجعلها سوقاً للمضاربة والقمار، وبأنها لا تمتلك مقومات "المال"، وبأنها غير آمنة، وقائمة على المجازفة.

كما ناقش الباحث (بلوافي، أحمد: ٢٠٢١)^١ كون العملات الرقمية لا تعمل تحت إشراف المؤسسات العمومية فإن العملات الرقمية حقيقة لا تعمل تحت إشراف تلك المؤسسات، وهو أمر قد يؤدي إلى انعدام الثقة، وعموم الفوضى، وناقش الباحث مسألة توليد النقود من قبل البنوك التجارية، وبأنها وسيلة أيضاً لعموم الفوضى وانعدام الثقة.

١- العملات الرقمية المشفرة:

١-١ مفهوم العملات الرقمية المشفرة:

قبل البدء بسرد واستعراض التعريفات المختلفة للعملات الرقمية المشفرة لا بد من التنويه إلى أن العملات المقصودة في هذه الدراسة هي العملات الرقمية المشفرة *Cryptocurrencies* والتي تعتبر جزءاً من العملات الافتراضية *Virtual Currencies* والتي تعتبر هي بدورها جزءاً من العملات الرقمية *Digital Currencies* ، ويخرج من هذا: النقود الالكترونية *E Money* والعملات الرقمية الرسمية *Central Bank Digital Currencies* .

بعض استعراض العديد من التعريفات للعملات الرقمية المشفرة، فإن التعريف الأشمل لها هو تعريف لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال CPMI التابعة لبنك التسويات الدولية BIS ، إذ عرّفت العملات الرقمية المشفرة بأنها: تمثيل رقمي للقيمة، يتم تداولها إلكترونياً في مجتمع افتراضي محدد أو غير محدد، تعتمد في مبدأ إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير، ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة رقابية أو تنظيمية، وإنما يصدرها ويراقبها مطوروها، ولا تشكل التزام على أية جهة بما في ذلك مطوروها.^٢

^١ دراسة بلوافي، أحمد مهدي، بعنوان: العملات الرقمية المشفرة: حيثيات معينة على تكييفها الفقهي، ندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٨ نوفمبر ٢٠٢١.

^٢ d137.pdf/publ/cpmi/www.bis.org

٢. استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية في العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية:

١,٢ علم الهندسة المالية الإسلامية:

وتعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: مجموعة من الأنشطة التي تتضمن التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل والاستثمار وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.^١

٢-٢ أصول وأسس علم الهندسة المالية الإسلامية:

تحريم الربا: والربا باتفاق الفقهاء المسلمين حرام، لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " ^٢
تحريم الغرر: عن ابن عمر رضي الله عنه، قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر".^٣ وعلة النهي عن بيع الغرر هو أكل المال بالباطل.
التيسير ورفع الحرج: والتيسير هو: التخفيف عن المكلف ورفع الحرج عنه،
^٤ قال تعالى: " وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ " ^٥

الاستحسان والمصالح المرسلة: ويقصد بالاستحسان: العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولاً إلى آرائنا، والدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام قبل إنعام النظر فيه.^٦ أما **المصالح المرسلة:** ما سكتت عنه الشواهد الخاصة، فلم تشهد باعتباره ولا بإلغائه.^٧

التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: فقد "نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة"^٨

كما أنّ هناك أسساً خاصة لها، منها: (قندوز، ٢٠٠٧م: ٤٤)

الوعي: أي المعرفة بأحوال وظروف السوق ومتطلباته.

الإفصاح: وهو بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات المبتكرة، وتطويرها لسدّ الباب لغرض التحايل على الربا والقمار.

^١ الأمين وموسى، ٢٠١٠م: ٤.

^٢ سورة البقرة: آية ٢٧٨

^٣ ابن حنبل، ص ٢٦٦.

^٤ الرازي: ٥٤.

^٥ سورة الحج: ٧٨.

^٦ السرخسي: ١٥٠.

^٧ الشاطبي: ١١٤.

^٨ رواه مالك والترمذي وصححه الألباني.

المقدرة والالتزام: من خلال المقدرة الرأسمالية التي تخوّل المتعاملين للشراء والتعامل، مع الالتزام بالشريعة الإسلامية.

٢-٣ العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية:
يمكن استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية، لإطلاق عملات رقمية مشفرة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباع منهج التحوير لمنتج موجود وهو "العملات الرقمية المشفرة" الحالية، وذلك كالآتي:
الأسباب التي أدت إلى الحكم بتحريم العملات الرقمية المشفرة، ومناقشتها:

٢-٣-١ مخاطرها المرتفعة، كما أنها تشتمل على ضرر ناشئ عن الغرر والجهالة والغش في تعدينها ومعيّارها وقيمتها.

أمّا من حيث تعدينها، فإنّ التعدين يتم بطريقتين (الأكثر شيوعاً)، وهي إثبات العمل، وإثبات الحصّة، وفي كلتا الحالتين فإن التكييف الشرعي لتلك الطريقتان هو تكييفها على عقد الجعالة^١.

أمّا الجهالة في مُصدرها، فهي صحيحة من جانب أنّ التسجيل في البلوك شين يتمّ بأسماء مُستعارة، أمّا جانب عدم إمكانية معرفة هويّة مالكيها فهي غير صحيحة لأن البلوك شين موجودة ومثبتة على الشبكة، ولا يمكن الحذف منه طوال حياة البيتكوين أو العملة الرقمية، وهناك إمكانية للربط بين شخصيات الحياة الواقعية والعناوين المُستعارة للبيتكوين^٢.

أمّا الغرر والجهالة في معيارها وقيمتها (عدم استقرارها بشكل كبير)، فهو غرر كبير جداً (غرر فاحش)، فقد ارتفع سعر البيتكوين من ١٠٠٠ دولار عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٠٠٠ دولار بنفس العام، ثم انخفض إلى أقل من ٣٠٠٠ دولار، وتسبب بخسائر كبيرة جداً للمتعاملين، كما تباين سعره بنسبة أكثر من ٢٠٠٪ في عام ٢٠٢١، حيث وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٦٩ ألف دولار في نوفمبر ٢٠٢١، حيث بدأ العام عند حوالي ٢٠ ألف دولار^٣.

^١ مشعل، ٢٠٢١: ص ٤١.

^٢ مشعل، ٢٠٢١م: ٣٩.

^٣ CoinMarketCap

خلاصة سبب التحريم: المخاطر المرتفعة، والغرر والجهالة في معيارها وقيمتها.

٢-٣-٢ غير مغطاة بأصول ملموسة:

على الرغم من صحّة هذا الرأي وبعدم موثوقيّة العملات الرقمية المشقّرة بسبب كونها غير مغطّاة بأصول ملموسة، إلا أن النقود الورقيّة حالياً ومنذ نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ هي غير مغطّاة بأصول ملموسة، ومع ذلك فهي مقبولة ويتم التعامل بها وتداولها، وهو أمر لا يقود إلى تحريمها بطبيعة الحال.

أمّا من حيث تأثير عدم تغطيتها بأصول ملموسة، فإن هذا التأثير لا يمكن الاستهانة به، لأن التوسّع في إصدار العملات الرقمية المشفرة (النقود)، دون غطاء، سيعمل على ارتفاع نسب التضخّم بشكل كبير، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتأثير ذلك لا شك بأنه سيكون أكبر على ذوي الدخل المحدود، وبالتالي، فإنه يُنافي مقاصد الشريعة الإسلاميّة وحفظ الكليّات والضروريّات، ومن ضمنها حفظ المال.

خلاصة سبب التحريم: غير مغطّاة بأصول ملموسة (الأثر الاقتصادي لهذا الأمر)

٢-٣-٣ لا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط، لأنها غير مُصدرة من قبل هيئة أو بنك مركزي، ولا تخضع لسلطات الجهات الرقابية:

وهو رأي صحيح من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن غياب الضامن للعملات الرقمية المشقّرة موجود في البيتكوين، وليس في جميع العملات الرقمية سواء كانت بدائل أو قسائم. ^١ فهناك عملات رقمية تمّ انشائها من قبل شركات كبيرة ومعروفة، تضع ضوابط وشروط وأحكام خاصة بالعملّة الرقمية التي أصدرتها، مثل عملة الريبل والتي لا يوجد ما يثبت حرمتها من حيث الأصل والماهية، وإنما هي حصيلة التطور التقني والعلمي. ^٢

^١ مشعل، ٢٠٢١م: ٤٨.

^٢ الزعبي، ٢٠٢٢م: ١٦٣.

ويرى البحث: بما أنّ العملات الرقمية المشفّرة متعددة الأنواع، من حيث التكنولوجيا المستخدمة في إصدارها، ومن حيث الجهة المُصدرة وضوابطها وشروطها، فإننا لا نستطيع أن نُطلق حكم بتحريم جميع العملات الرقمية لهذا السبب، كما أن عدم وجود ضوابط وأحكام في إصدارها سيعمل على إحداث فوضى في الاقتصاد، من حيث عرض النقد وعدم القدرة على السيطرة عليه، ومن حيث عدم وجود ضامن في حال اختفاء نوع معين من العملات الرقمية، أو هبوطها الحاد غير المبرر، أو تعرّض العملة للاختراق أو ما شابه.

خلاصة سبب التحريم: عدم إصدارها وخضوعها للرقابة الحكومية.

٢-٣-٤ لا تتوافر فيها أركان العملات ولا شروط النقود؛ إذ أنها لا يمكن أن تكون وسيطاً عاماً للتبادل، ولا مقياساً للقيم، ولا مخزناً للثروة، ولا معياراً للمدفوعات الآجلة للديون.

من حيث كون العملات الرقمية مالاً متقوماً ونقداً: فهي كذلك، يبلغ حجم سوق العملات الرقمية المشفّرة ١,١٦ تريليون دولار وقت كتابة هذا البحث في آب ٢٠٢٣، بحسب *CoinMarketCap* وهذا يعني أنه مقبول للتبادل وفي نمو مستمر، وبالتالي فإن القول بأن العملات الرقمية المشفّرة غير مقبول للتبادل فهو رأي غير صحيح في هذا الوقت تحديداً، خاصة في ظل البيئات التشريعية التي ضبّطت العملات الرقمية ضمن إجراءات رقابية وضريبية. ولكن يؤخذ عليها بأنها لا تصدر تحت رقابة وإشراف الحكومات.^١

أمّا كونها وسيطاً عاماً للتبادل: في الواقع الحالي، نلاحظ بأن هناك العديد من الدول التي تقبل التعامل بالعملات الرقمية المشفّرة سواء بشكل رسمي أو تداولها بشكل غير رسمي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا، بولندا، التشيك.^٢

وأمّا كونها مقياساً للقيم: فإننا نلاحظ بأنها مقومة بجميع العملات النقدية عند تداولها بحسب موقع *CoinMarketCap* فإنها تساوي حالياً عند كتابة هذا البحث: ١ بيتكوين=٢٨ ألف دولار ١ إيثيريوم=١٢٠٠ دولار، ١ بينانس=٢٤٤,٠٠ دولار، وهكذا لجميع العملات الرقمية المشفّرة.

١ بلوافي، ٢٠٢١م: ٣٠.

٢ بحسب موقع *CoinMarketCap*

وأما كونها مخزناً للثروة: فإن هناك محافظ الـيكترونية يتم فيها تخزين العملات الرقمية المشفرة، يمكن استخدامها بالشراء أو البيع في أي وقت.^١ أما كونها معياراً للمدفوعات الآجلة للديون: فهي كذلك، ولا يمنع أن يتم إقراضها أو اقتراضها، وهناك مجموعة من المنصات التي تعمل على ذلك فعلاً بحسب موقع *CoinMarketCap*، مثل: *MakerDAO*، *Compound*، *Aave*، *Uniswap*.

خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب للتحريم في هذه النقطة.

٢-٣-٥ أن هدفها الاسترباح دون ربطه بالعمل أو الإنتاج، ما يناقض مقاصد الشرع في المال:

ويستند هذا القول إلى عدم تأثير العملات الرقمية على الصناعة، والتقنيات، والتجارة الحقيقية، وإنما يعتمد على المضاربة فقط، وعلى الرغم من صحة هذا القول من جانب، إلا أننا نلاحظ في الواقع بأنه يمكن استخدام العملات الرقمية في الإنتاج، والعمل، ولا يوجد ما يمنع ذلك طالما أن شركات الدفع الالكتروني تقبل الدفع بالعملات الرقمية المشفرة، ومن الأمثلة على ذلك:

PayPal شركة الدفع الأمريكية التي تتيح للمستخدمين إرسال واستقبال وحفظ البيتكوين، *MasterCard* شركة الدفع العالمية التي تتيح للتجار قبول البيتكوين، *Visa* شركة الدفع العالمية التي تتيح للتجار قبول البيتكوين.^٢

ويرى البحث: بأن العملات الرقمية المشفرة، قد تكون سبباً في نهضة وتنمية الكثير من القطاعات وبالذات قطاع الإنتاج والصناعة، إذا ما تم استثمارها بشكل مناسب، وبأن التداول على العملات الرقمية المشفرة هو السبب في ربط العملات بالربح وليس بالإنتاج والصناعة، وهذا حال التداول على أسعار الذهب، والنفط، والأسهم والسندات، إن المقامرة والمضاربة على أسعار العملات الرقمية هو سبب التحريم، وبالتالي فإن هذا السبب غير مرتبط بالعملات الرقمية فقط، وإنما في كافة الأصول التي يتم التداول عليها.

^١ Nur Rizqi, 2018: 162

^٢ <https://arabic.euronews.com/2021/08/31/list-international-companies-accept-cryptocurrencies-like-bitcoin>.

خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب للتحريم في هذه النقطة سوا سبب "التداول" وهو غير مرتبط بالعملات الرقمية.

٢-٣-٦ أن التعامل بالعملات الرقمية يُفضي إلى مفاسد عظيمة ومضار جسيمة على الأفراد والمجتمع والدول:

إن هذا القول صحيح تماماً، ومن أهم سلبيات التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على مستوى دولي هو: عمليات غسل الأموال، وسداد قيمة تجارة المخدرات والأسلحة الممنوعة، وتحويل كثير من الأموال الناتجة عن العمليات الإجرامية، وبالتالي تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية وعمليات النصب والاحتيال المالي.

ويرى الباحثان: بأن سبب التحريم في هذه النقطة لا يتعلّق بالعملات الرقمية المشفرة فقط، وإنما التعامل غير المشروع هو الذي أدّى إلى تحريم التعامل بها، بمعنى أنّه في حال تمّ استخدام النقود الورقيّة، أو حتى الذهب في تجارة المخدرات والأسلحة، وغيرها من التعاملات غير المشروعة، لما أدّى إلى تحريم النقود الورقيّة والذهب، وإنما تحريم التعامل غير المشروع. وبما أن العملات الرقمية المشفرة هي عملة حديثة نسبياً، فلم تكتمل منظومة الرقابة والسيطرة عليها بشكل فعّال.

إنّ عملية تنظيم العملات الرقمية المشفرة، وإخضاعها للرقابة من قبل السلطات الرقابية المركزيّة، سيعمل على ضبط هذا التعامل غير المشروع وتقليص هذا التحدي بشكل كبير.

خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب تحريم في هذه النقطة.

٢-٤ خصائص العملة الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة:
بعد مناقشة الأسباب التي أدّت إلى تحريم العملات الرقمية المشفرة الموجودة حالياً، يمكن عرض خصائص العملة الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة، باستبعاد الخصائص أو الأسباب التي أدّت إلى تحريمها، واستبدالها بخصائص موافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة، وهذه الخصائص كالآتي:

٢-٤-١ عملة رقمية تصدرها البنوك المركزية، أو هيئة ذات كيان محترم قانوناً، وبالتالي فهي معروفة المصدر، وهناك جهة محترمة قانوناً تضمناها^١، وفي حال وجود أي مشاكل في الإصدار فإن البنك المركزي أو الهيئة التي أصدرتها هي التي تضمن تعويض المتعاملين في هذه العملة، مما ينفي الغرر والجهالة في عملية الإصدار^٢

وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي تنطبق على هذه الخاصية هي: "تحريم الغرر"، "المقدرة والالتزام"، "المصالح المرسله".

٢-٤-٢ مقبولة قانوناً، قابلة للتداول، مقياس للقيمة، أداة للمدفوعات الآجلة (لها خصائص النقود)، وتشبه في ذلك النقود الورقية، بحيث يقبل التعامل بها عدد كبير من الجهات والهيئات والمنظمات والأفراد، مما يجعلها مقبولة قانوناً، ويكون قبولها للدفع الآجل والعاجل، وبالتالي تأخذ خصائص النقود. ولا بد أن يكون من خصائص المال في الشريعة الإسلامية أن تلقى تلك العملة قبولاً واسعاً أو عاماً، والقدرة على تجزئتها.^٣

وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "حرية التعاقد"، "الوعي"، "الافصاح".

٢-٤-٣ تضمناها الحكومات، وتراقبها، حتى لا تعمّ الفوضى في النظام الاقتصادي والمالي في البلاد (بلوافي، ٢٠٢١، ص ٣٠)، فتتعرض العملة الأصلية للانخفاض بشكل يؤثر على قيمتها، وبحيث يتم ضبط المعروض من العملة الرقمية المشفرة حتى لا يؤثر على التضخم وعلى القيمة الحقيقية للنقود، وتعمل الحكومات على ضبطها من خلال إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية كحال النقود الورقية. وهو من باب الحفاظ على الثروة أو المال والتي ضمنتها الشريعة الإسلامي في المقاصد الكلية الخمس.^٤ كما أن مراقبة الحكومات للعملات الرقمية يضمن وجود خطط لإدارة المخاطر المرتبطة في تلك العملات، وإنشاء أنظمة تكافل وإدارة مخاطر في حال حدوث اختلالات في الأنظمة التكنولوجية، أو اختلالات في أي جانب من الجوانب المتعلقة بالعملات الرقمية.^٥

^١ Amal Abdulkareem, 2021: 1885.

^٢ الخلايلة، ٢٠٢١م: ٨.

^٣ Polas, 2020: 98.

^٤ Adli nur iman, 2022: 127.

^٥ Adli nur iman, 2022: 128.

كما يضمن عدم استخدامها في عمليات غسل الأموال، أو الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو غيرها من التجارة غير المشروعة، ويضبط عملية تحويلها من بلد إلى آخر.

وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "تحريم الغرر"، "حرية التعاقد"، "الافصاح"، "المقدرة والالتزام".

٢-٤-٤ لها غطاء ذهبي أو نقدي أو سلّة من العملات، لضمان استقرارها وعدم تذبذبها بشكل كبير أو مُفرط، لأن التوسّع في إصدار العملات الرقمية المشفّرة يؤثر بنفس الطريقة التي يؤثر بها التوسّع بإصدار العملة الورقية أو الائتمانية، وعملية ربطها بالذهب أو العملات الدولية أو سلّة من العملات، يجعلها مستقرّة القيمة، ويضبط من عمليّة إصدارها. وهذا الثبات النسبي أو الاستقرار يحمي العملة من الاختراق والفيروسات الخطيرة التي قد تعمل على تهديدها وتهديد مصالح المتعاملين بها.^١

وعملية ربط العملة بأصل معين أو عدة أصول تمنح الثقة في السوق بين المتعاملين، وهو بمثابة شبكة أمان في حال حدوث كوارث غير متوقعة.^٢

وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "المصالح المرسلّة"، "تحريم الغرر"، "الافصاح"، "المقدرة والالتزام".

٢-٤-٥ تخضع لأحكام الصرف، والتداول، مثلها مثل النقود الورقية، وتطبّق عليها أحكامها مثل:

• **الربا:** يجري الربا في العملة الرقمية بعلّة الثمنية، فيشترط بيعها بجنسها التماثل والتقابض، والتقابض المقصود هنا هو التقابض الحكمي، بحيث تسجّل عملية الدفع أو التحويل بالقيّد الإلكتروني في سلسلة البلوكشين، وتسجّل العملة الرقمية في المحفظة الإلكترونية الخاصة بالمحوّل إليه،^٣ وبالتالي يجب أن لا يتم التعامل بالعملات الرقمية مقابل سعر فائدة أو ربا.^٤

^١ Polas, 2020: 99.

^٢ Adli nur iman, 2022: 128

^٤ Amal Abdulkareem, 2021: 1884.

^٣ العقيل، ٢٠٢١، ص ٣٢

- **الميسر:** من خلال المضاربات بالعملات الرقمية من قبل المتعاملين، ورغبتهم بالربح السريع، وهو محرّم في الشريعة الإسلامية^١. والرغبة بالحصول على المال دون جهد هو ما ينطبق على المضاربة في العملات الرقمية^٢.
 - **الصرف:** يشترط في صرف العملة بجنسها التقابض والتماثل، وصرفها بجنس ثمني آخر يشترط فيه التقابض فقط^٣.
 - **الزكاة:** وتطبّق عليها أحكام الزكاة، من حيث النصاب والمصارف والاستحقاق، حيث يُحسب نصاب الزكاة باحتساب نصاب الذهب ونصاب الفضة (بالعملة الرقمية) ثم يؤخذ النصاب الأقل، وتخرج زكاته بما يساويه من العملات الرقمية في مصارف الزكاة المعروفة^٤.
- وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "تحريم الربا"، "تحريم الغرر"، "حرية التعاقد"، "الوعي"، "التيسير ورفع الحرج"، "المصالح المرسلّة"، "الافصاح".

٢-٥ مناقشة مصداقية العملات الرقمية المشفّرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية وومناقشة كفاءتها الاقتصادية:

لا يكفي لابتكار منتجات مالية مواءمة لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تكون مماثلة للمنتجات المالية التقليدية، وإنما لا بد وأن تنتظم بمجموعة من القواعد، والتي تضمن مواءمتها لأحكام الشريعة الإسلامية من ناحية، وتوثق من مصداقيّتها وكفاءتها الاقتصادية، وهذه القواعد كالآتي:

٢-٥-١ القاعدة الأولى: القيام بهندسة منتجات التمويل بما يحقق هدف التمويل الإسلامي^٥.

إنّ الهدف الأساسي للتمويل الإسلامي هو تمويل المنافع، سواء كانت منافع ملموسة، أو معنوية، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية^٦، كما أن من أهم أهداف التمويل الإسلامي، هو المشاركة في الانتاج، وتحقيق

^١ Amal Abdulkareem, 2021: 1884.

^٢ Baffa, 2022: 9.

^٣ العقيل، ٢٠٢١م: ٣٨.

^٤ العقيل، ٢٠٢١م: ٣٦.

^٥ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٨١.

^٦ البلتاجي، ٢٠٠٩م: ٢١.

أصول مالِيّة حقيقيّة^١. ولا بد من توافر مجموعة من المعايير في المُنتَج المالي الإسلامي، لتحقيق أهداف التمويل الإسلامي، وهي:

١. تلبية حاجات العملاء بابتكار أدوات مالية جديدة تعزز الخدمات المالية المصرفية الإسلامية.

مناقشة: من خلال التحليل السابق، نلاحظ بأن العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية هي عملات (نقود) تستخدم في التمويل، والاستثمار، والانتاج، والعمل، والمدفوعات، والديون، ولها جميع الوظائف التي تتمتع بها النقود، بالإضافة إلى كونها أقل كلفة، وأكثر سرعة، ودقة، وأمان. وبالتالي، فإن وجود هذه العملات في السوق سيعمل على تعزيز الخدمات المالية المصرفية الإسلامية كالتصويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي، والاستثمار الإسلامي، كونها مقابل النقود التقليدية من جانب، وإمكانية تعدينها كما مرّ سابقاً ضمن الضوابط والشروط التي تضعها الحكومات أو الهيئات المصدرة لها.

٢. مراعاة الجانب الأخلاقي ومقاصد التشريع، بحيث يكون الحكم الشرعي للمُنتَج المالي الإسلامي، معللاً تعليلاً يوضح القيمة المضافة منها، وموضحاً لمقاصد التشريع.

مناقشة: تراعي العملات الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية الجانب الأخلاقي ومقاصد التشريع من خلال: ضبط منظومة العملات الرقمية المشفرة (كونها صادرة عن حكومات أو هيئات محترمة قانوناً وتبقى تحت مظلة ومراقبة الحكومات) وعدم استخدامها في الاتجار بالمحرّمات والممنوعات، واستخدامها في المشاريع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومراعاة المشاركة في الربح والخسارة، والتكافل.

٣. المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية في تحقيق هدف المتعاملين بمنتجات التمويل الإسلامية، من خلال المحافظة على ترتيب الأولويات من حيث الضروريات والحاجيات والتحسينيات، بحيث لا يُقدّم حاجي على ضروري، وهكذا.^٢

مناقشة: من أهداف التشريع برقابة الدولة على النقد: هو استقرار قيمة العملة، وعدم التذبذب الكبير في قيمها، بالإضافة إلى ضمانها من قبل الدولة في حال حدوث اختلالات تقنيّة او اختراقات او ما شابه، بالإضافة إلى قدرة الدولة

١ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٨١.

٢ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٨١.

على مراعاة ترتيب الأولويات في الانفاق والاستثمار، من خلال السياسات والتشريعات الضابطة لهذه الأولويات، وتوجيه الاقتصاد حسب مقتضى هذه الأولويات.

٢-٥-٢ القاعدة الثانية: التأكد من مشروعية المنظومة التعاقدية لمنتجات التمويل المستهدف تنفيذها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية^١: بحيث يكون هناك تعاقد حقيقي وليس شكلي، متكامل الأركان، ويحقق الهدف المطلوب من التعاقد.

"وذلك بتأصيل شرعي ينطلق من فكرة عرض تفاصيل المنتجات التمويلية الإسلامية على قواعد ومواصفات النظام التعاقدية، ونظام المعاوضات والمشاركات؛ فإذا ما توافقت منتجات التمويل معها، وخلت من المبطلات والمفاسدات، وكانت محققة لمقاصد التشريع الإسلامي، مراعية للأولويات، ملبية لمصالح وغايات المتعاملين بها، مندرجة في أهداف الاقتصاد الإسلامي؛ كانت منتجات التمويل: مشروعاً تقررها قواعد الشريعة وأصولها"^٢.

مناقشة: تبدأ العملية التعاقدية في العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية منذ بداية التعدين: سواء الفردي أو المشترك، وقد تم تخريجه على عقد الجعالة، ثم في التعامل بالعملات الرقمية، والذي يجب أن يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يتم التعامل بالربا، ويخضع لأحكام الصرف والزكاة، كما تم مناقشته، ثم إلى مرحلة التداول، فلا يجوز التداول والمضاربة على أسعار العملات الرقمية المشفرة، بالتخمين والمقامرة، وانتهاءً بتوجيه الاقتصاد نحو استخدام العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في مشاريع إنتاجية واستثمارية وخدمية، بحيث تحقق منافع للمتعاملين، خالية من المحاذير الشرعية.

٢-٥-٣ القاعدة الثالثة: الإنتاج أساس القيمة المضافة التي يساهم بها المنتج التمويلي.^٣

بحيث يكون هناك قيمة مضافة لهذا المنتج المالي على الأصول الحقيقية، والتي نتجت عن إنتاج، أو ساهمت في إنتاج، دون أن تكون أصولاً مالية مشتقة، ومتزايدة دون تأثير ملموس على الإنتاج.

١ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٨٣.

٢ حماد، ٢٠٠٩م: ١٧.

٣ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٨٦.

مناقشة: تخضع العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لنفس الضوابط والأحكام الموجودة على النقود التقليدية، وبالتالي فإن استخدامها في الانتاج الضروري أولى من استخدامها في الانتاج التحسيني أو الحاجي، وهكذا، وبالتالي: لا تختلف ضوابط استخدام والتعامل بالعملات الرقمية المشفرة عن ضوابط النقود التقليدية.

٢-٥-٤ القاعدة الرابعة: تخفيض التكاليف معياراً لكفاءة منتجات الهندسة المالية الإسلامية. لأن المنتجات المالية لا بد وأن تضيف قيمة حقيقية، أو تقلل التكاليف، أو تحسن الانتاج، وتقليل التكاليف هو مطلب أساسي لأي منتج مالي، حتى يثبت كفاءته الاقتصادية.

مناقشة: من أهم مميزات العملات الرقمية المشفرة، هي: تقليل التكاليف، وزيادة سرعة انجاز المعاملات المالية، وبالتالي فإن هذه القاعدة موجودة في العملات الرقمية المشفرة بل إنها السبب في إقبال المتعاملين عليها.

٢-٥-٥ القاعدة الخامسة: أن تكون هندسة المنتجات المالية قائمة على الإبداع وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية وليست استنساخاً للمتداول في النظم المالية التقليدية.^٢

"إن الهندسة المالية والابتكار المالي هي القوة الدافعة للنظام المالي لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة فرص اقتسام المخاطرة Sharing Risk وتخفيض تكاليف العمليات Transaction Lowering costs " وتكاليف المعلومات والوكالات".^٣

مناقشة: لقد كان السبق في ابتكار العملات الرقمية المشفرة لغير المسلمين، ولكن هذا لا يعني ألا يكون هناك دور للمسلمين في ابتكار عملات رقمية مشفرة بنوع خاص موافق لأحكام الشريعة الإسلامية، له مميزات وأفضلية عن بقية العملات الرقمية المشفرة، لأنه مبني على أصول حقيقية (عملات مغطاة) وليست أصولاً وهمية، قابلة للاختفاء في أي وقت.

٢-٥-٦ القاعدة السادسة: المشاركة أساس استحقاق العائد.^٤ فلا يُنظر إلى المنتجات المالية بأنها نوع من أنواع البيوع فقط، وإنما لا بد وأن تحقق مبدأ المشاركة، واقتسام الأرباح والخسائر.

^١ أبو مؤنس، المرجع نفسه: ٨٩.

^٢ أبو مؤنس، المرجع نفسه: ٨٩.

^٣ رضوان، ٢٠٠٥م: ٦٠.

^٤ أبو مؤنس، المرجع نفسه: ٩٠.

٢-٥-٧ القاعدة السابعة: المشاركة العادلة في المخاطر أساس لإدارة فعالة لمخاطر منتجات التمويل الإسلامي. بحيث لا يتحمل أحد الأطراف كافة المخاطر، ويبقى باقي الأطراف دون تحمل أي نوع من أنواع المخاطر، لأن عملية المشاركة في المخاطر ومشاركتها واقتسامها، ستجعل كافة الأطراف في حالة استفادة ومنفعة، دون تحمل مخاطر كبيرة.

مناقشة القاعدة السادسة والسابعة: وبهذه الحال يمكن توجيه العملات الرقمية المشفرة الموافقة لاحكام الشريعة الاسلامية في تمويل الصكوك الاسلامية، وتمويل الصناديق الاستثمارية الاسلامية، وتمويل المشاريع الانتاجية، وبالتالي المشاركة في الانتاج والمشاركة في الربح والخسارة، وتقاسم المخاطر، كما تقاسم الأرباح.

٢-٥-٨ القاعدة الثامنة: تحقيق قاعدة التداول. ^٢ فلا تنحصر الأموال في يد فئة واحدة فقط، وإنما يتم تداول الأداة المالية، بحيث تحقق أقصى استفادة ومنفعة.

مناقشة: من أهم خصائص النقود، وبالتالي العملات الرقمية المشفرة، هي قابلية التداول، لأنها وسيط للتبادل في الأصل.

٢-٥-٩ القاعدة التاسعة: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية^٣ **مناقشة:** أما تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فمن خلال تخفيض التكاليف، تكاليف المعاملات المالية، والخدمات المصرفية، والتحويلات الدولية، ومن خلال الشمول المالي بتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، ومن خلال تعزيز التجارة، وتحفيز الانتاج والاستثمار، وحث الاستهلاك والانفاق، وتشغيل العجلة الاقتصادية، ومن خلال تحسين الابتكار وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، كل ذلك من شأنه تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وأما من حيث المصدقية الشرعية، فمن خلال المشاركة في الربح والخسارة، وخلوها من الربا والميسر وأكل أموال الناس بالباطل، ومن خلال التكافل، والاستثمار في مشاريع موافقة لاحكام الشريعة الاسلامية، ومن خلال اصدار شهادة تفيد موافقة العملة الرقمية المشفرة لاحكام الشريعة الاسلامية.

^١ أبو مؤنس، المرجع نفسه: ٩٢.

^٢ أبو مؤنس، ٢٠١٦م: ٩٤.

^٣ أبو مؤنس، المرجع نفسه: ٩٥.

الخاتمة

- قدّم هذا البحث الأسباب التي أدت إلى تحريم العملات الرقمية المشفرة، وهي: مخاطرها المرتفعة، والغرر والجهالة في تعدينها ومعياريها وقيمتها، ولكونها غير مغطاة بأصول ملموسة، ولكونها لا تحتاج إلى أي شروط أو ضوابط في إصدارها، بما أنها لا تصدر عن هيئة حكومية أو بنوك مركزية، وبالتالي لا تخضع لسلطات الجهات الرقابية، كما أنها لا تتوافر فيها أركان العملات ولا شروط النقود، وبأنّ هدفها الاسترباح دون ربط الربح بالعمل والانتاج مما يناقض مقاصد الشرع في المال، وأخيراً لأن التعامل بالعملات الرقمية يُفضي إلى مفساد عظيمة ومضارّ جسيمة على الأفراد والمجتمع والدول. وقد تمّت مناقشة جميع هذه الأسباب واستنتاج النقاط الأساسية المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية.

- ثم عرض البحث خصائص العملات الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مقرونة بالأصول المتبّعة والمتضمّنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، وهذه الخصائص هي:

عملة رقمية تصدرها البنوك المركزية، أو هيئة ذات كيان محترم قانوناً. مقبولة قانوناً، قابلة للتداول، مقياس للقيمة، أداة للمدفوعات الآجلة (لها خصائص النقود).

تضمنها الحكومات وتراقبها.

لها غطاء ذهبي أو نقدي أو سلّة من عملات.

تخضع لأحكام الصرف، والتداول، وتطبّق عليها أحكام: الربا، والميسر، والزكاة.

كما ناقش البحث مناقشة مصداقية العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية التسعة ومناقشة كفاءتها الاقتصادية.

التوصيات:

يوصي البحث بالعمل على تكليف الفرق البحثية المتخصصة في كل دولة إسلامية، بدراسة تأثير إطلاق العملة الرقمية المشفرة على اقتصاد الدولة المصدرة، وسياساتها المالية والنقدية، وتأثيرها السياسي والقانوني، ووضع طرق وآليات لضبط ومراقبة العملة الرقمية الحكومية المشفرة، لمنع استخدامها في غسيل الأموال، والاتجار بالمحرّمات والممنوعات المختلفة.

المراجع:

١. الأمين، خنيوه وموسى، حنان ، (٢٠١٠م)، منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير، جامعة منتوري قسنطينة.
<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/>
٢. أبو مؤنس، رائد نصري، (٢٠١٦). "قواعد هندسة المنتجات المالية الإسلامية دراسة تحليلية"، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٣، العدد ١.
٣. البلتاجي، محمد(٢٠٠٩م). "نحو إيجاد مؤشرات مالية للتعاملات الآجلة، ورقة مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي
٤. بلوافي، أحمد مهدي، (٢٠٢١). "العملات الرقمية المشفرة: حيثيات معينة على تكييفها الفقهي"، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، (٨ نوفمبر ٢٠٢١م).
٥. البنك المركزي الأردني، (٢٠٢٠م). "العملات المشفرة"، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، آذار ٢٠٢٠م.
٦. حماد، نزيه (٢٠٠٩م). "التورق حكمه وتطبيقاته المعاصرة"، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
٧. الخلايلة، محمد أحمد، (٢٠٢١م). "طبيعة العملات الرقمية، وحكمها من منظور شرعي"، ندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١.
٨. الرازي، محمد بن أبي بكر، (١٩٩٥م). "مختار الصحاح"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، (تحقيق: محمود خاطر).
٩. رضوان، سمير (٢٠٠٥). "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر"، دار النشر للجامعات، ط (١)، القاهرة.
١٠. الزعبي، زعبي حسن ومحمد مهيايني، (٢٠٢٢م). "التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة الريبل نموذجاً"، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد ١٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٢.

١١. السرخسي، محمد بن أحمد، (١٩٩٧م). "أصول السرخسي"، تحقيق: رفيق العجم، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ج ٢.
١٢. الشاطبي، أبو اسحاق، "الاعتصام"، دار الفكر، دمشق، (د، ت)، ج ٢.
١٣. العقيل، عبد الله بن محمد، (٢٠٢٢م). "الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية (BITCOIN)"، مجلة جامعة أم القرى للدراسات الإسلامية، العدد ٤، السنة ٢٦، ١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م.
١٤. قندوز، عبد الكريم، (٢٠٠٧م). "الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م ٢٠، ع ٢، ص ص ٣-٦٤.
١٥. مشعل، عبد الباري، (٢٠٢١). "القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة"، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، ٨ نوفمبر ٢٠٢١م.

Bank for International Settlement (2015). "CPMI Report on Digital Retrieved from: 'Currencies", November 2015

d137.pdf/publ/cpmi/www.bis.org

www.investopedia.com.

Shailak (2018). "An Overview of Ripple Technology and its 'JANI Comparison with Bitcoin Technology". 2018: 1-2.

Nur Iman, Aldi and Andriani Samsuri (2022). "Cryptocurrency: Financial Risk And Shariah-Compliant Alternative Concept",

EQUILIBRIUM: Jurnal Ekonomi Syariah, Vol 10, Number 10, 2022.

Polas, Mohammad, Muhibbullah, Mohammad, and Bhattacharjee,

Amitab (2020). "IS BITCOIN HALAL OR HARAM IN THE ISLAMIC

BANKING AND FINANCE? AN OVERVIEW", Journal of economics, business and market research SciTech Central Inc., USA. Vil 1(2), 2020.

'Bitcoin: A Peer To Peer Electronic Cash System' Satoshi Nakamoto bitcoin.pdf/bitcoin.org/http